صدارة للمعلومات والاستشارات
Sadara for information and consulting

20 تشرين الثاني/ نوفمبر 2026

حدث ورأي

تصنيف الحوثي كجماعة إرهابية استدعاء لأدوات سياسية وقانونية لا تؤثر على تقدمهم العسكري

الحدث

أصدر رئيس مجلس القيادة الرئاسي اليمني، رشاد العليمي، الأربعاء 18 نوفمبر 2026، القانون رقم (1) لسنة 2026، القاضي بتصنيف جماعة "الحوثي" منظمة "إرهابية" وتجريم أنشطتها وتمويلها، عقب موافقة الحكومة وإقراره بالإجماع في مجلس النواب. ونص القانون على تجريم الانتماء إلى الجماعة ودعمها وتمويلها، وملاحقة الكيانات التابعة لها وتعقب أموالها وتجميدها ومصادرتها، مع فرض عقوبات تصل إلى الإعدام في جرائم محددة. وأوضح القانون أن التصنيف لا يشمل المواطنين لمجرد إقامتهم في مناطق سيطرة الحوثيين أو ممارستهم أنشطة تجارية مشروعة، مع استثناء الأعمال الإنسانية والاتصالات الرسمية المتعلقة بالسلام ووقف إطلاق النار وتبادل المحتجزين.

الرأي

يعكس تصنيف جماعة "الحوثي" منظمة "إرهابية" توجهًا لدى الحكومة المعترف بها دوليًا لتشديد المواجهة السياسية والقانونية مع الجماعة، بالتزامن مع استمرار تقدم "الحوثيين" عسكريًا نحو مدينة عدن. غير أن الأثر العملي للقرار على القدرات العسكرية والمالية للجماعة من المرجّح أن يظل محدودًا، بالنظر إلى خضوع الحوثيين أصلًا لعقوبات وتصنيفات أمريكية واسعة لم تمنع استمرار أنشطتهم العسكرية، أو تعطل شبكات إمدادهم وتمويلهم التي تعتمد على موارد محلية وشبكات تهريب ووسطاء خارجيين. كما أن قدرة الحكومة اليمنية على تنفيذ إجراءات الحجز والمصادرة والملاحقة تظل مقيدة بنطاق سيطرتها الفعلية، ومدى تعاون الدول الأخرى معها.

وتبدو الدلالة السياسية للقرار أكثر أهمية من أثره العسكري والأمني المباشر، إذ يوفر للسلطة اليمنية إطارًا قانونيًا لتشديد الملاحقات والضغوط، ويعكس اتجاهًا نحو إعادة تعريف شروط التعامل مع "الحوثيين" بعد استئناف الحرب وتعثر مسارات التسوية. وقد ينسجم هذا التوجّه مع المساعي السعودية لتحسين الموقف العسكري للقوات الحكومية قبل استئناف التفاوض، دون أن يعني ذلك بالضرورة وجود توافق سعودي كامل على جميع تبعات التصنيف، خاصةً مع ما قد يترتب عليه من تعقيدات إنسانية واقتصادية أو قيود على التسوية السياسية المستقبلية.

وفي المحصلة، لا يُرجّح أن يؤدي التصنيف إلى تغيير موازين القوى أو وقف تقدم "الحوثيين" ميدانيًا في المدى القريب، ما لم يقترن بإجراءات أكثر فاعلية لتعطيل شبكات الإمداد والتمويل، وتحسين التنسيق العسكري بين القوات الحكومية، ومعالجة الاختلالات التي سمحت بالتقدم "الحوثي" خلال الأشهر الماضية. ومن ثمّ، فإن تأثير القرار يقتصر على إعادة تنظيم أدوات المواجهة القانونية والسياسية، بينما ستظل نتائج المعركة العسكرية مرهونةً بالقدرات الميدانية وموازين القوة الفعليّة.